مركز
السياسة
الدولي للنمو الشامل

رسالة قصيرة

مركز السياسة الدولي للنمو الشامل ممول من مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي و حكومة البرازيل.

العدد رقم :- 249

مايو 2014

ISSN: 2318-9118 : الترقيم الدولي الموحد للدوريات (تدمد)

دليل الفقر متعدد الأبعاد والتصدي لأوجه الحرمان المتشابكة في الدول العربية

عبد الحميد حمدى نوار

كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر

إكتسب البحث في موضوع الفقر متعدد الأبعاد زخما في نصف العقد الماضي، بشكل ملحوظ في أعقاب الأزمتين المالية والاقتصادية العالميتين في 2007-2008، و إكتسب مزيداً من الزخم منذ أن أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية لعام 2010، ثم أخيراً كجزء من النقاش المتواصل الدائر حول جدول أعمال التنمية في العالم بعد عام 2015. وقد أحدث توافر قواعد بيانات كبيرة جداً وغنية من المسوحات عن الأسر والأفراد والتقدم في تحليل بيانات تلك المسوح تحولات في البحث في موضوع الفقر المتعدد الأبعاد. وهذا ليس فقط يثير تساؤلات جديدة عن السياسة لكنه يشير أيضا إلى أدوات جديدة من أدوات السياسة.

وقد دعا لنظريات الفقر المتعدد الأبعاد بقوة إقتصاديون أكثر علماً ومعرفة. ودليل الفقر المتعدد الأبعاد بصيغة ألكير وفوستر التي طورتها مبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية متوافق مع الأهداف الإنمائية للألفية، ويتميز بأنه يلخص في رقم واحد كل تلك المؤشرات المتعددة التي تشبه لوحة أجهزة القياس. وفي حين أن النموذج العالمي الموحد لدليل الفقر المتعدد الأبعاد يسمح بإجراء المقارنات الدولية لمختلف البلدان، إلا أنه توجد عديد من المحاذير عند إستخدامه على الصعيد الوطني "كما هو". ويمكن للبلدان كل على حده صقل نموذج دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي لجعله أكثر قابلية للتطبيق لظروفها الخاصة من خلال توسيع نطاق دمج أبعاد وطنية أو دون وطنية محددة، ومؤشرات، وأوزان وعتبات محددة.

وتحلل ورقة نوار (2014) الجولة الأخيرة لنتائج الفقر واللامساواة في الحيز متعدد الأبعاد للدول العربية على الصعيدين الوطني ودون الوطني بإستخدام نتائج النموذج المُوَحَّد لدليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي الذي أعدته مبادرة أكسفورد للحد من الفقر والتنمية البشرية وفق صيغة ألكير وفوستر. كما تستكشف الورقة كيف يمكن لبعض الدول في المنطقة العربية إستخدام دليل الفقر المتعدد الأبعاد كأداة لتطوير السياسات الرامية إلى معالجة "النواة الصلبة للفقر" على المستوى الوطني ودون الوطني.

وتظهر التحليلات أن المنطقة العربية لديها 21.5 مليون نسمة من الضعفاء المعرضين لخطر الفقر متعدد الأبعاد و 18.8 مليون شخص يعانون "الفقر الشديدة" متعددة الأبعاد يمثلون على التوالي 9.3% و 7.9% من مجموع السكان البالغ 231.1 نسمة في 12 دولة من الدول العربية في عام 2010. وتبين البيانات في المنطقة العربية أن معدلات الضعفاء مرتفعة وأقل تفاوتاً في جميع أنحاء المناطق الفرعية بينما نسبة عالية جداً من شديدي الفقر متعددة الأبعاد تسود في البلدان العربية الأقل نموا.

وتوضح المقارنات بين المناطق الحضرية والريفية التفاوت المتعددة الأبعاد. ويكشف دليل الفقر المتعدد الأبعاد على المستوى دون الوطني أن إرتفاع الحرمان الإجتماعي- وبالتالي إنخفاض القدرة على التكيف - يلحق معاناة ضخمة بالمواطن العادي في المناطق الريفية ومناطق جغرافية معينة داخل الدول العربية. وعلاوة على ذلك، تبين الدراسة أن مقاييس فقر الدخل والفقر المتعدد الأبعاد عادة لا تتحرك حركة منتظمة مع بعضها البعض. كما أن علاقات الإرتباط بين مقاييس اللامساواة في الدخل والفقر متعدد الأبعاد منعدمة. وبالتالي، إذا تم إستخدام فقر الدخل وحده لوضع السياسات، ورسم خرائط الفقر والإستهداف، فإنه يؤدي إلى تشوهات جوهرية مثلاً التغاضي عن نسبة كبيرة من الفقراء. وبالتالي، كان الفقر وعدم المساواة في الدول العربية على مسار غير مستدام.

إن تطوير نموذج دليل الفقر المتعدد الأبعاد لغرض وضع السياسات العامة لا يزال في مرحلة أولية للغاية في الدول العربية، ولكن التجارب الدولية المختلفة التي يتم مراجعتها وتقييمها في دراسة نوار (2014)، وهي حالات المكسيك وكولومبيا والبرازيل، تثبت نجاح إستخدام دليل الفقر المتعدد الأبعاد في عملية صنع السياسات. وبينما، بطبيعة الحال، هناك خيوط مشتركة عبر كل واحد من تلك الأدلة، تبين حالة دليل الفقر المتعدد الأبعاد للمكسيك أنه يشتمل على كلا من جوانب الدخل وغير الدخل بينما في أماكن أخرى، يكمل دليل الفقر المتعدد الأبعاد الخاص بكل دولة مقاييس الدخل. وتشير الدروس المستفادة من التجارب الدولية أن هناك حاجة إلى تغيير في النموذج وهذا يفتح نوافذ للفرص بحيث يمكن تكرار النجاحات في الدول العربية.

والرسائل الأساسية هي:

(1) لا يمكن إختزال تقييم الفقر واللامساواة في مؤشر واحد فقط مثل نقص الدخل؛

(2) إدخال الجوانب المتعددة الأبعاد للفقر في رسم خرائط الفقر في الدول العربية؛

(3) التركيز على التدخلات المستهدفة على أجزاء المهملة في البلاد، على سبيل المثال المناطق الريفية؛

(4) توفير السلع والخدمات العامة لبناء القدرات ورأس المال البشري والإجتماعي للفقراء؛

(5) لوحة المؤشرات والمؤشر الواحد الشامل يمكن أن يسيرا جنباً الى جنب؛

(6) إضافة البطالة في دليل الفقر متعددة الأبعاد مع تحديد غايات معينة في السياق؛

(7) هناك حاجة ماسة إلى ثورة بيانات لرصد وتقييم حركة وتطور الفقر متعدد الأبعاد؛

(8) "الإرادة السياسية القوية لتعزيز إصلاحات مؤسسية حرجة لكسر الجمود في الإطار المؤسسي الحالي لوضع السياسات الإجتماعية والإقتصادية ولضمان الحكم الرشيد.

وفي الختام، تُساق حجج مفادها أنه عندما يستخدم الحرمان المتعدد الأبعاد بإعتباره الإطار الذي تجري كل أنواع السياسات من خلاله، ستبدأ الدول العربية في ثني منحنى التكلفة الباهظة للفقر واللامساواة، وسوف تتوقف عن التّطلّع إلى مزيد من عقود التنمية الضائعة في المستقبل.

المراجع:

Nawar, Abdel-Hameed (2014). 'Multi-Dimensional Poverty Index and Tackling Interlocking Deprivations in the Arab States', IPC-IG Working Paper, No. 125. Brasília, International Policy Centre for Inclusive Growth.

الآراء التي أعرب عنها في هذه الصفحة هي آراء الكتاب وليس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو حكومة البرازيل.

اضغط و خلق

مركز السياسة الدولي للنمو الشامل (IPC – IG)
مكتب السياسة الإنمائية، برنامج الامم المتحدة الانمائي.
SBS, Quadra 1, Bloco J, Ed. BNDES, 13º andar
70076-900 Brasilia, DF - Brazil

بريد إلكتروني : ipc@ipc-undp.org
الموقع على الشبكة العالمية : www.ipc-undp.org
ت : +55 61 2105 5000